



غرفة صناعة الأردن
Jordan Chamber of Industry

ملخص موجز وتحليل لأداء الأردن

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020



مركز الدراسات الاقتصادية والصناعية

(تشرين الأول - 2019)

أصدرت مجموعة البنك الدولي مؤخراً تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020، السابع عشر في سلسلة تقارير ممارسة الأعمال (Doing Business Reports)، والذي يقيس مدى سهولة فتح وتشغيل والمشاريع من خلال تتبعه لدورة حياتها والتغيرات الحاصلة في الأنظمة والتعليمات المطبقة، وذلك خلال الاثنى عشر شهراً الممتدة ما بين أيار 2018 ولغاية نهاية نيسان 2019.

ويستند التصنيف العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال إلى 12 مؤشراً فرعياً ويغطي حوالي 190 بلداً في أنحاء العالم، وتأتي هذه المؤشرات كما هو موضح بالشكل التالي، إلا أنه لم يتم تضمين بيانات تنظيم سوق العمل في ترتيب هذا العام على سهولة ممارسة الأعمال، كما أنه يتم العمل على مؤشر جديد تحت مسمى (التعاقد مع الحكومة).

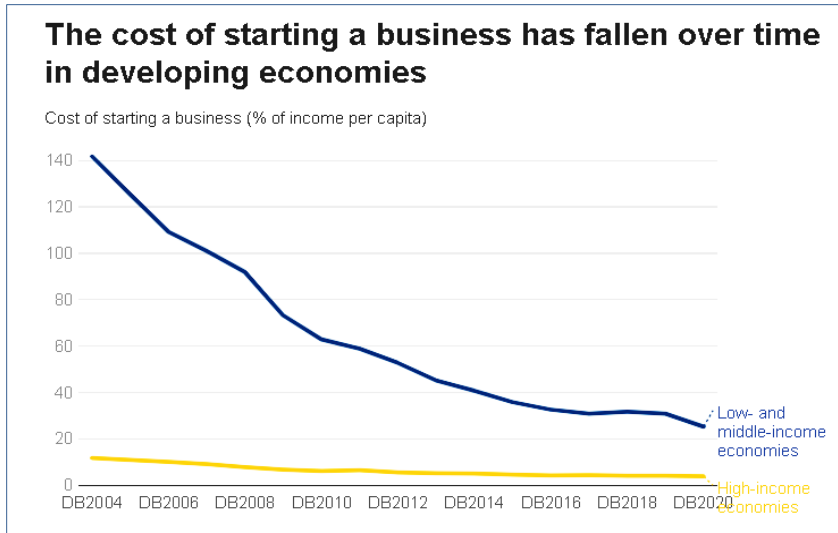


ويؤكد التقرير على أن البيئة الملائمة والميسرة لممارسة الأعمال والتي تضمن تحفيز ريادة الأعمال والشركات الناشئة والابتكار والحصول على الائتمان والاستثمار، ترتبط بشكل أساسي في تخفيض مستويات الفقر، حيث أن تدشين ونمو مثل هذه المشروعات وإزالة العوائق أمامها، يعني بالضرورة؛ استحداث وظائف أفضل ومستدامة، وتحقيق إيرادات ضريبية أكبر ومداخل أعلى، وكلها عوامل أساسية للحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

- ✓ تم رصد 294 إصلاحاً نفذت في 115 اقتصاداً لتحسين بيئة الأعمال وإزالة العقبات، بما يسهم بالنفع على منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، وتدعم جهود خلق فرص العمل والتوظيف، وتحفيز الاستثمارات الخاصة.
- ✓ الاقتصادات التي شهدت أكبر تحسن في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 هي؛ المملكة العربية السعودية والأردن وتوغو والبحرين وطاجيكستان وباكستان والكويت والصين والهند ونيجيريا.
- ✓ نفذت هذه الإقتصادات حوالي خمس جميع الإصلاحات في جميع أنحاء العالم، أي ما يقارب 95 إصلاحاً.
- ✓ نفذت البحرين أكبر عدد من الإصلاحات والتي وصلت الى 9 اجراءات اصلاحية تم تنفيذها، تلتها كلها من الصين والسعودية وبعده 8 اصلاحات.
- ✓ تظهر الهند للعام الثالث على التوالي ضمن البلدان الأكثر تحسناً، بينما تظهر الصين وتوغو للعام الثاني تالياً، مما يشير الى أن الإصلاحات التنظيمية لبيئة ممارسة الأعمال هي عملية مستمرة ومتطورة.
- ✓ تشير غالبية هذه الإصلاحات، الى أن الأوضاع الاقتصادية وتقدم الاقتصادات الأخرى وخاصة المجاورة، كانت إحدى الأسباب الرئيسية لتنفيذ هذه الاقتصادات تحسينات على بيئة ممارسة أنشطة الأعمال.
- ✓ لا تزال الاقتصادات في أفريقيا (جنوب الصحراء) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الأكثر بطئاً وتراجعاً في تنفيذ الإصلاحات التي تنعكس على ممارسة أنشطة الأعمال، حيث يحتل اقتصادان فقط من أفريقيا (جنوب الصحراء) مراتب ضمن أعلى 50 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال التجارية؛ بينما لا توجد اقتصادات من أمريكا اللاتينية في هذه المجموعة.

✓ يشير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الى التقارب المستمر عاماً بعد آخر بين الاقتصادات النامية والمتقدمة خاصة في مجال ممارسة وانشاء الأعمال، وهذا يشير ويؤكد أيضاً على حقيقة أن الإصلاحات التنظيمية لبيئة ممارسة الأعمال عملية مستمرة ومتطورة.

✓ فمنذ التقرير الأول (2003-2004) قام 178 اقتصاداً بتنفيذ 722 إصلاحاً، لتقلل عوائق



انشاء وتسجيل الأعمال. وما يؤكد على ذلك الانخفاض الكبير لكلف انشاء الأعمال في الاقتصادات النامية وتقاربها المستمر مع تكاليفها في البلدان المتقدمة طوال هذه الفترة. وكما هو موضح في الشكل المجاور.



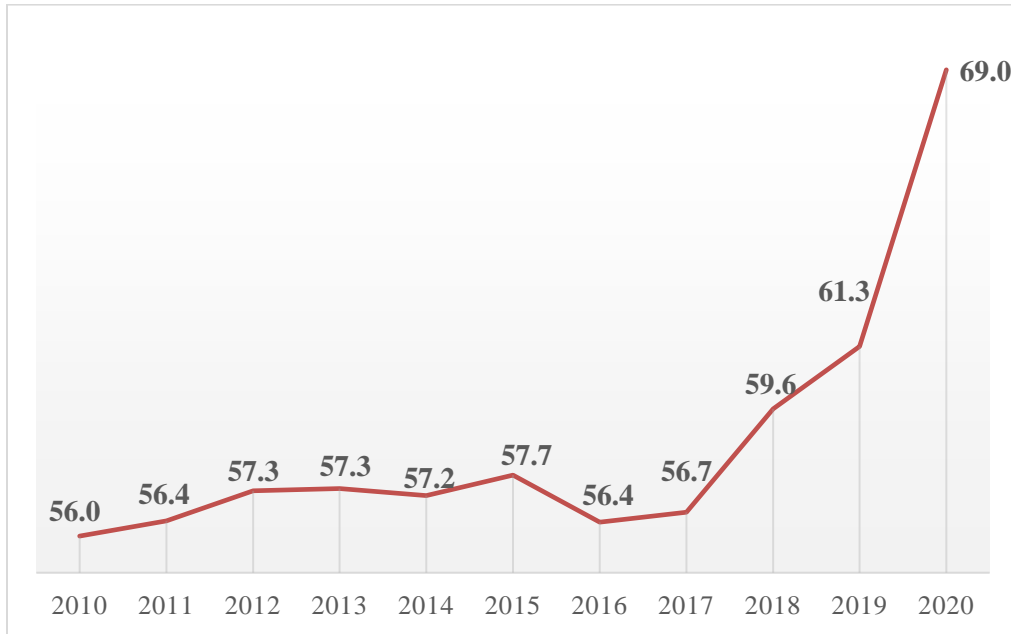
✓ حلت نيوزلندا في المرتبة الأولى في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال 2020، تلاها كل من سنغافورة وهونغ كونغ والدنمارك وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة.

✓ تتقاسم الاقتصادات العشرة الكبرى سمات بارزة منها؛ انشاء وتسجيل الأعمال الالكتروني، ومنصات الكترونية لایداعات الضرائب، ونقل الملكية.

✓ أحرز الأردن المرتبة 75 في المؤشر العام لممارسة الأعمال من أصل 190 دولة مشاركة في تقرير العام 2020، ليقفز بذلك بشكل غير مسبوق، مقارنة مع ترتيبه خلال الأعوام الماضية والتي كان خلالها يتراوح في الترتيب ما بعد المائة. حيث أدرج الأردن لأول مرة ضمن أفضل 3 دول على مستوى العالم تحسنا في ترتيب سهولة أداء الأعمال.

✓ تقدم أداء الأردن في مجموعه النقطي بمقدار 7.7 نقطة مئوية ليصل الى 69 نقطة مئوية من أصل 100 خلال تقرير العام الحالي، حيث يعتبر أعلى معدل نقطي يحققه الأردن على مدار تاريخ تقارير ممارسة أنشطة الأعمال.

تطور المعدل النقطي للأردن ضمن تقرير ممارسة الأعمال 2010-2020



✓ انعكس التقدم الملحوظ لأداء الأردن ضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2020، نتيجة تقدم معدله النقطي في 5 من المؤشرات الفرعية أبرزها؛ مؤشر الوصول الى التمويل وبحوالي 60 نقطة مئوية، ومؤشر تسوية حالات الإعسار بحوالي 9.4 نقطة مئوية، ومؤشر دفع الضرائب بحوالي 7 نقاط مئوية. في حين ثبت أداء الخمسة مؤشرات فرعية المتبقية.

✓ جاء تقدم الأردن الملحوظ نتيجة الإصلاحات التي نفذها خلال العام الماضي. حيث إنضم
وللمرة الأولى الى قائمة أكثر الدول تنفيذا للإصلاحات بتنفيذه 3 إصلاحات، كما يلي:

1. اصلاح ضمن مؤشر الحصول على الائتمان.

عزز نشاط الاستعلام الائتماني في تقديم تقارير عن حالة المقترضين وسجلهم الائتماني،
مثملا عزز إمكانية الحصول على الائتمان من خلال إصدار وتنفيذ قانون ضمان الحقوق
بالأموال المنقولة، ونظام وضع الأموال المنقولة تأميناً للدين.

2. اصلاح ضمن مؤشر تسوية حالات الإعسار.

جعل الأردن حل مشكلة الإعسار أسهل من خلال إدخال إجراء لإعادة التنظيم، عن طريق
السماح للمدينين ببدء إجراء إعادة التنظيم. بالإضافة الى تحسين استمرارية الأعمال ومعالجة
العقود أثناء إجراءات الإعسار.

3. اصلاح ضمن مؤشر دفع الضرائب.

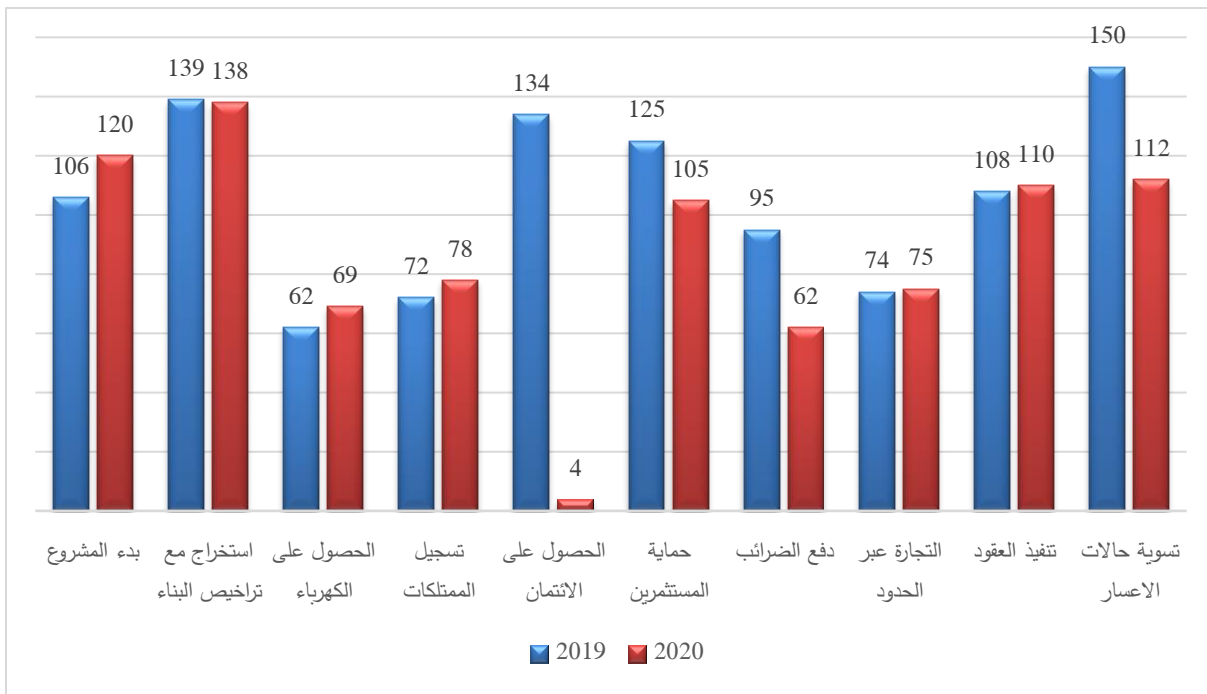
سهّل الأردن عملية دفع الضرائب عن طريق إدخال الإيداع الإلكتروني ودفع ضرائب العمل
والمساهمات الإلزامية الأخرى (الضمان الإجتماعي).

✓ منذ العام 2006 رصد التقرير تنفيذ الأردن 23 إصلاحا إجرائيا لتسهيل بيئة ممارسة الأعمال،
توزعت حسب المؤشرات كما يلي (يوضح الملحق (1) الإصلاحات الاجرائية بشكل تفصيلي):

- بدء المشروع (4 اجراءات اصلاحية)
- دفع الضرائب (5 اجراءات اصلاحية)
- التجارة عبر الحدود (4 اجراءات اصلاحية)
- الحصول على الائتمان (4 اجراءات اصلاحية)
- تنفيذ العقود (اجراءين اصلاحيين)
- حماية المستثمرين (اجراء اصلاحي واحد)
- استخراج تراخيص البناء (اجراء اصلاحي واحد)
- تسجيل الملكية (اجراء اصلاحي واحد)
- تسوية حالات الإعسار (اجراء اصلاحي واحد)

يوضح الشكل التالي ترتيب الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لممارسة الأعمال خلال تقرير العام 2020، حيث يتضح تقدم الأردن البارز ووصوله الى المرتبة الرابعة على مستوى العالم في مؤشر الحصول على الائتمان، بعد أن كان يحتل المرتبة 185 خلال تقرير العام 2017، ومن ثم قفز الى المرتبة 195 خلال العام 2018، ومن ثم الى المرتبة 134 خلال تقرير العام 2019. وبالتالي يظهر حجم الاصلاحات التي تمت في هذا المجال، من خلال اقرار بعض التشريعات حول ضمان الأموال المنقولة، ومراكز السجلات الائتمانية، لكن لا بد من التنويه الى ضرورة تفعيل مثل هذه التشريعات، والمضي قدماً بالاصلاحات، حيث أنه وكما ذكرنا سابقاً بأن عملية الاصلاحات في بيئة الأعمال مستمرة ولا تتوقف عند حد معين.

ترتيب الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لتقرير ممارسة الأعمال 2019 و 2020



ويوضح الجدول التالي المعدل النقطي للأردن ضمن المؤشرات الفرعية لممارسة الأعمال خلال تقرير العام 2020 ومقارنتها مع العام 2019. حيث يتضح التقدم البارز في أداء الأردن وخاصة على مستوى مؤشر الحصول على التمويل والذي وصل الى معدل 95 نقطة.

في حين سجل أداء الأردن ضمن مؤشر تسوية حالات الاعسار أضعف أداء على الرغم من التحسن الملحوظ وبمعدل بلغ 39.7 نقطة، تلاه مؤشر الحصول على الائتمان وبمعدل بلغ 35 نقطة مئوية.

الجدول رقم (1) المعدل النقطي للأردن ضمن المؤشرات الفرعية لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020

المؤشر	تقرير العام 2019 (نقطة مئوية)	تقرير العام 2020 (نقطة مئوية)	التغير في الأداء
المؤشر العام	61.3	69.0	7.7
المؤشرات الفرعية			
بدء المشروع	84.4	84.5	0.1
استخراج مع تراخيص البناء	59.9	60.3	0.4
الحصول على الكهرباء	80.5	80.5	0.0
تسجيل الممتلكات	66.4	66.4	0.0
الحصول على الائتمان	35.0	95.0	60.0
حماية المستثمرين	50.0	50.0	0.0
دفع الضرائب	71.7	78.7	7.0
التجارة عبر الحدود	79.0	79.0	0.0
تنفيذ العقود	55.6	55.6	0.0
تسوية حالات الاعسار	30.3	39.7	9.4

ويجدر التنويه هنا، وقبل الخوض في تحليل أداء الأردن بشكل تفصيلي في كل من المؤشرات الفرعية، بأنه ستتم المقارنة والتحليل على أساس المعدل النقطي فقط، نتيجة التغير المستمر وإعادة حساب وتوسيع مؤشرات تقرير العام الماضي حتى تتناسب مع مؤشرات العام الحالي. فضلاً عن كون المعدل النقطي يعطي صورة أكثر دقة عن مدى الحاجة الى الإصلاحات ومكامن الضعف الحقيقية.

1. البدء بالمشروع (الملحق رقم 3):

يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبدء شركة صغيرة او متوسطة الحجم ذات مسؤولية محدودة بأعمالها بشكل رسمي في مدينة الأعمال ضمن إقتصاد معين.

وحل الأردن في المرتبة 120 ضمن مؤشر البدء بالمشروع، حيث تقدم أداء الأردن في هذا المؤشر بمقدار 0.1 نقطة مئوية مقارنة بأدائه ضمن تقرير العام 2019، ليسجل بذلك ما يقارب 84.5 نقطة خلال التقرير العام الحالي.

ويعزى هذا التقدم الطفيف إلى انخفاض تكلفة البدء في المشروع لتصل إلى حوالي 23.3% من متوسط دخل الفرد مقارنة مع ما نسبته 23.9% خلال تقرير العام الماضي.

- عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع 7 إجراءات، في حين تبلغ للنساء 8 إجراءات.
- متوسط الوقت اللازم لبدء المشروع 12 يوماً، في حين يبلغ للنساء 13 يوماً.
- بلغت تكلفة البدء بالمشروع ما نسبته 23.3% من متوسط الدخل القومي للفرد.

وعند مقارنة أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية المندرجة في بند البدء بالمشروع، مع متوسط أدائها في كل من الدول العربية (الشرق الأوسط وشمال افريقيا) ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD high income)، بالإضافة الى أداء أفضل دولة في كل مؤشر.

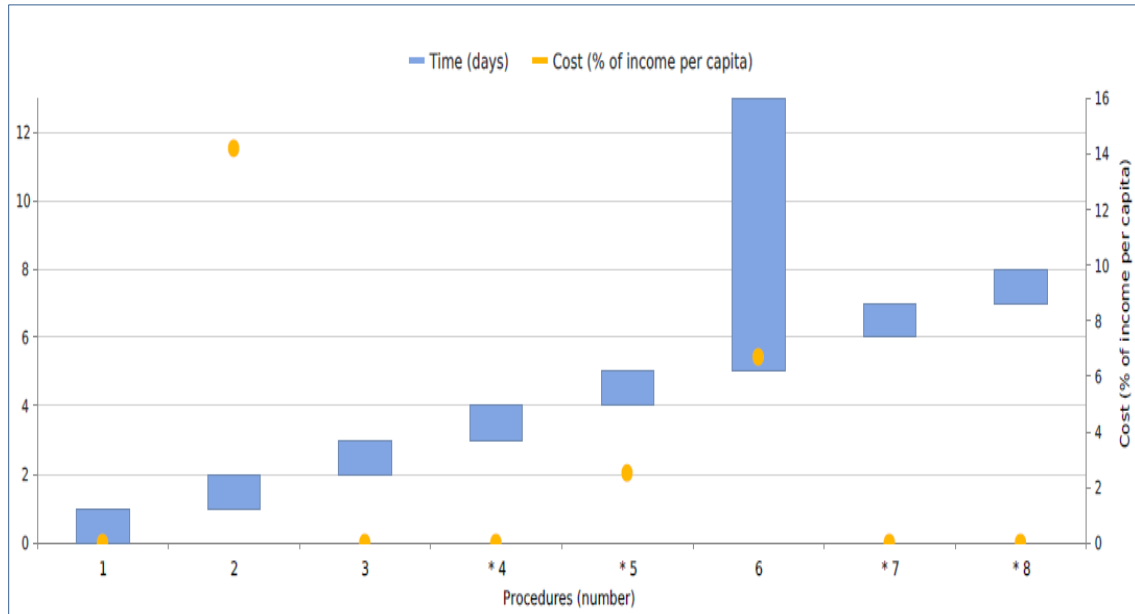
نجد بان أداء الأردن بشكل عام اقل من أداء الدول العربية من حيث عدد الإجراءات ووقتها اللازم لاجرائها وحتى تكاليفها، وهذا بحد ذاته يفسر الترتيب المتراجع لأداء الأردن ضمن هذا المؤشر، وتظهر جلياً حاجة الأردن لجملة من الإصلاحات والتقدم للوصول الى أداء أفضل الدول والتي سجلت اجراءات بدأ المشروع خلالها اجراء واحد فقط ولا يستغرق الإجراء أكثر من نصف يوم للإنتهاء من عملية المباشرة في أنشطة المشروع. بالتالي لا بد من الاسراع في مشاريع وخطط تسجيل المشاريع الالكتروني.

الجدول رقم (2) أداء الأردن في مؤشر بدء المشروع ومقارنته مع الاقاليم الأخرى 2020

أفضل أداء	OECD	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	الأردن	
1 (2 دولة)	4.9	6.5	7	عدد الإجراءات
0.5 (نيوزلندا)	9.2	19.7	12	الوقت (بالأيام)
0.0 (2 دولة)	3.0	16.7	23.3	التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد القومي)
1 (نيوزلندا)	4.9	7.1	8	عدد الإجراءات للنساء
0.5 (نيوزلندا)	9.2	20.3	13	الوقت للنساء (بالأيام)
0.0 (2 دولة)	3.0	16.7	23.3	التكلفة للنساء (نسبة من متوسط دخل الفرد القومي)
0.0 (120 دولة)	7.6	8.9	0.1	الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (% من متوسط دخل الفرد القومي)

ومن خلال الشكل التالي والذي يبين اجراءات بدء المشروع بشكل تفصيلي وما تحتاجه من وقت وتكلفة، يظهر بأن المشكلة الرئيسية تكمن في الاجراء رقم 6 المتمثل في رخصة المهن اذا تحتاج الى 8 ايام وبكلفة تقدر بنحو 200 دينار أردني.

الاجراءات التفصيلية لبدء المشروع في الأردن



أبرز التوصيات لتحسين مرتبة الاردن في هذا المؤشر:

- خفض تكاليف البدء بالمشروع والتي تصل الى حوالي 23.9% من دخل الفرد.
- انشاء نظام موحد لتسجيل الشركات الجديدة، وربط الجهات المعنية إلكترونياً فيما بينها.
- تخفيض عدد أيام الحصول على رخصة المهن من أمانة عمان. من خلال رفع فترة منح رخصة المهن ما بين 3 الى 5 سنوات، ما يعمل على خفض الوقت اللازم للإجراءات والتكاليف معاً.
- توحيد نموذج طلب تسجيل الشركات (دائرة مراقبة الشركات، ضريبة الدخل، الغرف الصناعية، الضمان الاجتماعي، أمانة عمان والبلديات، وغيرها من الجهات ذات العلاقة).

2. استخراج تراخيص البناء (الملحق رقم 4):

يعبر هذا المؤشر عن سير إجراءات بناء مستودع أو منشأة جديدة وما يتطلبه من وقت وكلف لذلك.

حل الأردن في المرتبة 138 عالمياً خلال تقرير العام 2020، حيث سجل تقدماً بمقدار 0.4 نقطة مئوية مقارنة بتقرير العام الماضي ليصل معدله النقطي الى 60.3، وذلك على الرغم من ارتفاع التكلفة اللازمة بمقدار 0.1 نقطة مئوية لتصل الى حوالي 12.1% من قيمة البناء.

- يبلغ عدد الإجراءات المتعلقة بالحصول على الترخيص 20 إجراء.
- يبلغ عدد الأيام اللازمة للحصول على التراخيص 66 يوم.
- تبلغ التكلفة اللازمة لاستخراج التراخيص ما نسبته 12.1% كنسبة من متوسط الدخل القومي للفرد.
- سجل مؤشر رقابة جودة البناء 11 نقطة من أصل 15.

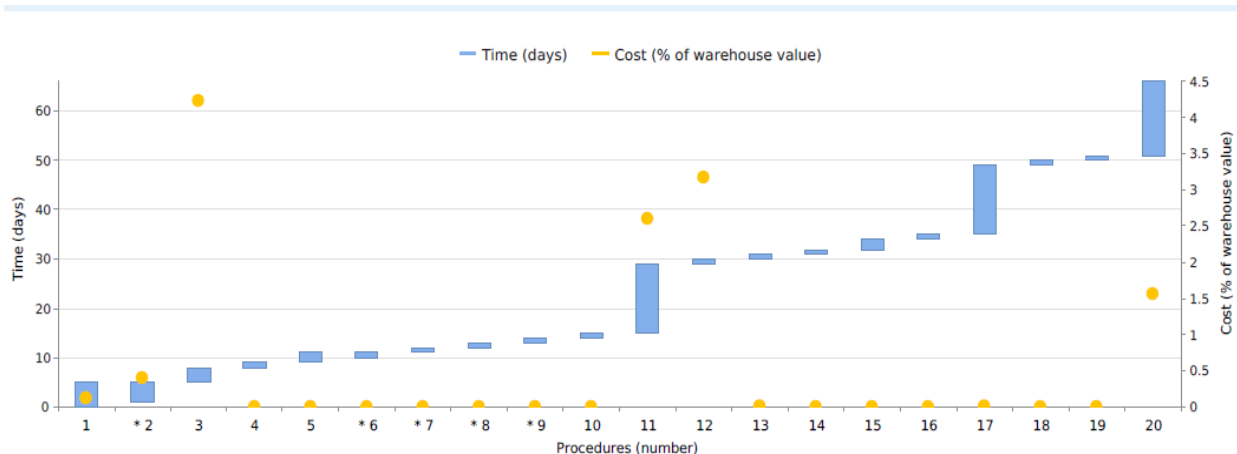
وعند مقارنة أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية المندرجة ضمن بند استخراج تراخيص البناء، مع متوسط أدائها في كل من الدول العربية (الشرق الأوسط وشمال افريقيا) ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD high income)، بالإضافة الى أداء أفضل دولة في كل مؤشر. نجد بان أداء الأردن بشكل عام أقل من حيث عدد الإجراءات وتكلفتها من أداء الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإستثناء بند الوقت، بالتالي لا بد من التركيز على محور الكلف وايجاد الحلول المناسبة بخصوصه.

الجدول رقم (3) أداء الأردن في مؤشر استخراج تراخيص البناء ومقارنته مع الاقاليم الأخرى

أفضل أداء	OECD	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	الأردن	
-	12.7	15.7	20	عدد الإجراءات
-	152.3	123.6	66	الوقت اللازم لاستخراج التصريح (بالأيام)
-	1.5	4.4	12.1	التكلفة (كنسبة من قيمة البناء)
15.0 (6 دول)	11.6	12.5	11.0	مؤشر جودة تنظيم البناء (0-15)

ومن خلال الشكل التالي والذي يبين اجراءات استخراج تراخيص البناء بشكل تفصيلي وما تحتاجه من وقت وتكلفة، يظهر بأن أعلى الاجراءات تكلفة تكمن في الاجراء رقم 3 المتمثل في الحصول على الموافقات الهندسية من نقابة المهندسين.

الاجراءات التفصيلية لاستخراج تراخيص البناء في الأردن



أبرز التوصيات لتحسين مرتبة الاردن في هذا المؤشر:

- اعادة النظر في تكاليف الحصول على الموافقات الهندسية.
- تخفيض وقت وتكلفة الحصول على رخصة البناء والتي تصل الى 14 يوم وبتكلفة متوسطة أكثر من 3,251 دينار.
- تخفيض وقت وتكلفة الحصول على رخصة اشغال والتي تصل الى 14 يوم
- تخفيض وقت وتكلفة الربط على الصرف الصحي والتي تصل الى 15 يوم وبتكلفة متوسطة أكثر من 2,337 دينار.

3. الحصول على الكهرباء (الملحق رقم 5):

يعنى هذا المؤشر بعملية حصول المنشأة على الكهرباء من رسوم إجراءات وتوصيل وما تحتاجه من وقت لهذه العملية، وحل الأردن في المرتبة 69 ضمنه في تقرير ممارسة الأعمال 2020. حيث بقي المعدل النقطي للأردن للعام الثالث على التوالي عند حوالي 80.5 نقطة مئوية. على الرغم من انخفاض تكلفة الحصول على الكهرباء من ما نسبته 293.6% من إجمالي دخل الفرد القومي الى ما نسبته 285.3%.

- يبلغ عدد الاجراءات اللازمة لحصول المنشأة على الكهرباء 5 اجراءات.
- يبلغ الوقت اللازم للحصول على الكهرباء ما يقارب 55 يوم.
- تبلغ تكلفة الحصول على الكهرباء ما نسبته 285.3% من إجمالي دخل الفرد القومي.
- سجل مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعرفة 6 نقاط من أصل 8.

وعند مقارنة أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية المندرجة في بند الحصول على الكهرباء، مع متوسط أدائها في كل من الدول العربية (الشرق الأوسط وشمال افريقيا) ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD high income)، بالإضافة الى أداء أفضل دولة في كل مؤشر. نجد بان أداء الأردن بشكل عام أفضل من أداء الدول العربية من حيث الوقت والتكلفة اللازمة للحصول على الكهرباء.

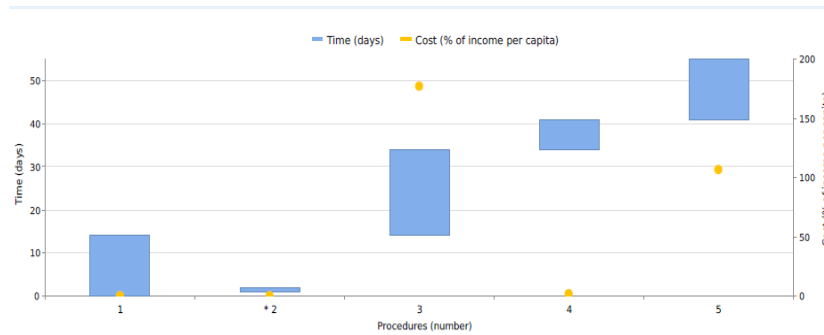
في المقابل، فإن التكلفة النسبية للحصول على الكهرباء كنسبة من متوسط الدخل القومي للفرد في الأردن مرتفعة جداً مقارنة بتكلفة دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول (4) أداء الأردن في مؤشر الحصول على الكهرباء ومقارنته مع الاقاليم الأخرى

أفضل أداء	OECD	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	الأردن	
3 (28 دولة)	4.4	4.4	5	عدد الإجراءات
18 (3 دول)	74.8	63.5	55	الوقت اللازم (بالأيام)
0 (3 دول)	61.0	419.6	285.3	التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)
8 (26 دولة)	7.4	4.4	6	مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعرفة (0-8)

ومن خلال الشكل التالي والذي يبين اجراءات الحصول على الكهرباء بشكل تفصيلي وما تحتاجه من وقت وتكلفة، يظهر بأن أعلى الاجراءات تكلفة تكمن في الاجراء رقم 3 المتمثل في توظيف مقاول شركة الكهرباء للبدء بتنفيذ الأعمال الخارجية.

الاجراءات التفصيلية للحصول على الكهرباء في الأردن



أبرز التوصيات لتحسين مرتبة الاردن في هذا المؤشر:

- تخفيض وقت وتكلفة توظيف مقاول شركة الكهرباء للبدء بتنفيذ الاعمال والتي تصل الى 20 يوم وبتكلفة متوسطة أكثر من 5,310 دينار.
- تخفيض وقت وتكلفة تركيب العدادات الكهربائية والتي تصل الى 14 يوم وبتكلفة متوسطة أكثر من 3,194 دينار.

4. تسجيل الممتلكات (الملحق رقم 6):

يعبر هذا المؤشر عن عملية بيع وشراء عقار جديد (نقل سند الملكية)، وقد حل الأردن في المرتبة 78 خلاله في تقرير ممارسة الأعمال 2020. حيث استقر معدل الأردن ضمن هذا المؤشر عند النقطة 66.4 للعام الثالث على التوالي. وتجدر الإشارة الى أن أداء الأردن خلال المؤشرات الفرعية لأداء مؤشر تسجيل الملكية لم يحقق أي تغيير أيضاً.

- يبلغ عدد الاجراءات اللازمة لتسجيل الممتلكات 6 اجراءات.
- يبلغ الوقت اللازم لتسجيل الممتلكات ما يقارب 17 يوم.
- تبلغ تكلفة تسجيل الممتلكات ما نسبته 9% من قيمة العقار.
- سجل مؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي 22.5 نقطة من أصل 30.

وعند مقارنة أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية المندرجة في بند تسجيل الممتلكات، مع متوسط أدائها في كل من الدول العربية (الشرق الأوسط وشمال افريقيا) ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD high income)، بالإضافة الى أداء أفضل دولة في كل مؤشر. نجد بان عامل التكلفة هو أكثر العوامل حاجة الى إجراء إصلاحي بين عوامل مؤشر تسجيل الممتلكات في الاردن، لما تتطلبه من رسوم مرتفعة جداً وخاصةً في مجال رسوم نقل الملكية.

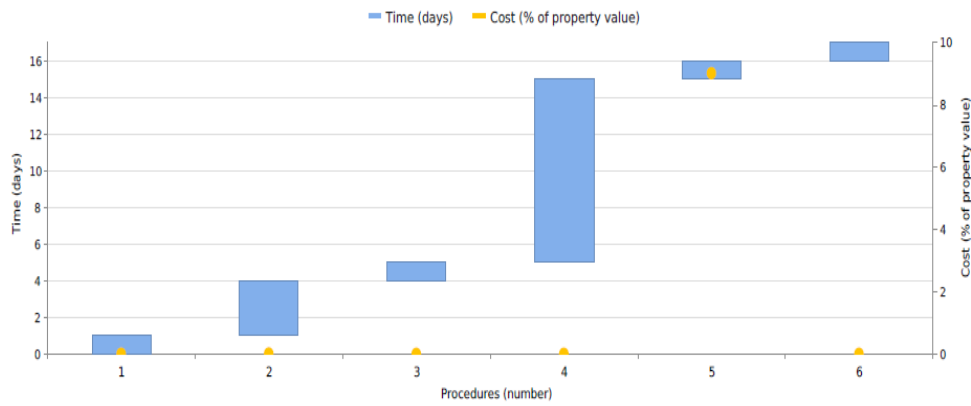
كما يتبين بأن هنالك 5 دول حول العالم لا تتطلب عملية نقل الملكية أكثر من اجراء واحد، في حين لا يتم تقاضي أي تكلفة في المملكة العربية السعودية.

الجدول (5) أداء الأردن في مؤشر تسجيل الممتلكات ومقارنته مع الاقاليم الأخرى

أفضل أداء	OECD	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	الأردن	
1 (5 دول)	4.7	5.4	6	عدد الإجراءات
1 (2 دول)	23.6	26.6	17	الوقت اللازم (بالأيام)
0 (السعودية)	4.2	5.6	9	التكلفة (نسبة من قيمة العقار)
-	23.2	14.6	22.5	مؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي (0-30)

ومن خلال الشكل التالي والذي يبين اجراءات عملية بيع وشراء عقار جديد (نقل سند الملكية) بشكل تفصيلي وما تحتاجه من وقت وتكلفة، يظهر بأن أعلى الاجراءات تكلفة تكمن في الاجراء رقم 5 المتمثل في دفع الرسوم لدى دائرة الأراضي والمساحة.

الاجراءات التفصيلية لتسجيل الممتلكات في الأردن



أبرز التوصيات لتحسين مرتبة الاردن في هذا المؤشر:

- تخفيض تكلفة دفع رسوم واجراءات البيع والتي تصل الى 9% من قيمة الارض عن طريق تبسيطها على المالك. وتجدر الاشارة الى أنه من المتوقع أن تتحسن مرتبة الأردن في هذا الجانب خلال تقرير العام القادم، نتيجة الاجراءات الحكومية المتمثلة في تخفيض رسوم التسجيل ونقل الملكية بواقع 50%.
- اتمتة عملية الحصول على نماذج البيع وشهادة الملكية وغيرها، لتسريع عملية الحصول عليها، وتسريع عملية الحصول أيضا على مخطط تقسيم المنطقة من أمانة عمان الكبرى.

5. الحصول على الائتمان:

يقيس هذا المؤشر قوة نظم الإعلان عن الائتمان وفعالية قوانين الضمانات والإفلاس في تسهيل الإقراض. ووقفز الأردن في هذا المؤشر الى المرتبة الرابعة عالمياً ضمن تقرير ممارسة الأعمال 2019. نتيجة ارتفاع المعدل النقطي بشكل كبير وبما مقداره 65 نقطة ليصل الى ما معدله 95 نقطة مئوية.

ويعزى التقدم الملحوظ والكبير نتيجة الإصلاحات التي تحققت فيما يخص توفير المعلومات الائتمانية من تقديم تقارير عن حالة المقترضين وسجلهم الائتماني، بالإضافة الى إصدار وتنفيذ قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة، ونظام وضع الأموال المنقولة تأميناً للدين.

وهذا ما اتضح جلياً على المؤشر الفرعي الخاص بقوة الحقوق القانونية والذي يعنى بقياس الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات العينية والإفلاس حقوق المقترضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإقراض. حيث ارتفع معدله النقطي من 0 الى 11 نقطة من أصل 12، ويجدر التنويه هنا الى أننا اشرنا في تقرير العام السابق الى ضرورة العمل على هذا الجانب وأهميته في ترتيب الأردن.

ويوضح الجدول أدناه أداء المؤشرات الفرعية المندرجة ضمن بند الحصول على الائتمان، ومقارنتها مع متوسط أدائها في كل من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD high income)، بالإضافة الى أداء أفضل دولة في كل مؤشر.

الجدول (6) أداء الأردن في مؤشر الحصول على الائتمان ومقارنته مع الاقاليم الأخرى

أفضل أداء	OECD	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	الأردن	
12 (5 دول)	6.1	3.1	11	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-12)
8 (53 دولة)	6.8	5.3	8	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-8)
100 (2 دول)	24.4	15.8	5.0	تغطية مركز السجلات (% من البالغين)
100 (14 دولة)	66.7	16.3	22.9	مركز المعلومات الائتمانية (% من البالغين)

6. حماية المستثمرين الأقلية:

يعبر هذا المؤشر عن قوة (سبل) حماية المساهمين الأقلية (الصغار) في حال وجود حالة من تضارب المصالح بين المساهمين، وقد حل الأردن خلاله في المرتبة 105 ضمن تقرير ممارسة الأعمال 2020. حيث سجل أداء الأردن ثباتاً للعام الثاني توالياً عند ما مجموعه 50 نقطة مئوية.

ويوضح الجدول أدناه أداء المؤشرات الفرعية المندرجة ضمن بند حماية المستثمرين الأقلية، ومقارنتها مع متوسط أدائها في كل من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD high income)، بالإضافة الى أداء أفضل دولة في كل مؤشر. حيث يظهر ضعف أداء الأردن العام ضمن مختلف المؤشرات الفرعية مقارنة مع الدول العربية والمتقدمة باستثناء مؤشري نطاق الملكية والتنظيم والشفافية في الشركات. بالتالي لا بد من ضرورة القيام باصلاحات وخاصة فيما يخص الحوكمة والافصاح.

الجدول رقم (7) أداء الأردن في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية ومقارنته مع الاقاليم الأخرى

أفضل أداء	OECD	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	الأردن	
10 (13 دولة)	6.5	6.4	4.0	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
10 (3 دول)	5.3	4.8	4.0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
10 (جيبوتي)	7.3	4.7	3.0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
6 (19 دولة)	4.7	3.2	2.0	مؤشر نطاق حقوق المساهمين (6-0)
7 (9 دول)	4.5	3.6	6.0	مؤشر نطاق الملكية والتنظيم (7-0)
7 (13 دول)	5.7	3.5	6.0	مؤشر نطاق الشفافية في الشركات (7-0)

7. دفع الضرائب (الملحق رقم 7):

يقيس هذا المؤشر الضرائب والإشتراكات الإجبارية التي يجب على الشركات دفعها او منعها في سنة معينة، بالإضافة الى العبء الإداري لدفع الضرائب والإشتراكات والامتنال لإجراءات بعد الإيداع (إسترداد ضريبة القيمة المضافة والتدقيق الضريبي).

تقدم أداء الأردن في هذا المؤشر بمقدار 7 نقاط مئوية مقارنة مع أداء تقرير العام الماضي ليصل بذلك مجموعه النقطي الى حوالي 78.7 نقطة، ليحتل الأردن المرتبة 62 على ترتيب الأداء العام ضمن هذا المؤشر في تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020.

ويعزى هذا التقدم الى إنخفاض عدد مدفوعات الضرائب السنوية من 23 الى 9 مرات سنوياً، إضافة الى إنخفاض مقدار الوقت اللازم لدفع الضرائب الى 97 ساعة سنوياً مقارنة مع 126.8 ساعة سنوياً خلال تقرير العام السابق. ويرجع ذلك الى تسجيل الأردن اجراء اصلاحي ضمن هذا المؤشر يتتمثل في؛ تسهيل مدفوعات الضرائب عن طريق تطبيق إدخال الإيداع الإلكتروني ودفع ضرائب العمل والمساهمات الإلزامية الأخرى (الضمان الإجتماعي).

ويوضح الجدول أدناه أداء المؤشرات الفرعية المندرجة ضمن بند دفع الضرائب، ومقارنتها مع متوسط أدائها في كل من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD high income)، بالإضافة الى أداء أفضل دولة في كل مؤشر. والذي يبين حاجة الأردن للتركيز على النقاط ما بعد دفع الضرائب، من خلال زيادة التركيز على تحسين التحصيل الضريبي وتوسعة الشمول، وورفع كفاءة عملية الادارة الضريبية، والتركيز على أتمتة بعض الاجراءات ودفعاتها.

الجدول (8) أداء الأردن في مؤشر دفع الضرائب ومقارنته مع الاقاليم الأخرى

الأردن	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	OECD	أفضل أداء
9	16.5	10.3	3 (دولتين)
97	202.6	158.8	49 (3 دول)
28.6	32.5	39.9	26.1% (33 دولة)
35.7	53.3	86.7	-

أبرز التوصيات لتحسين مرتبة الاردن في هذا المؤشر:

- الاستمرار في تخفيض الوقت اللازم لدفع الضرائب سنويا عن طريق اتمته هذه المدفوعات.
- التركيز على تحسين التحصيل الضريبي وتوسعة الشمول، وورفع كفاءة عملية الادارة الضريبية، والتركيز على أتمتة بعض الاجراءات ودفعاتها.

8. التجارة عبر الحدود (الملحق رقم 8):

يعنى هذا المؤشر بقياس الوقت والتكلفة المرتبطة بعملية التجارة من تصدير واستيراد من أكثر من منظور، من خلال دراسة مجموعة من الإجراءات - الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية، الامتثال لقوانين الحدود، والنقل الداخلي - في إطار شامل لتصدير أو استيراد شحنة من السلع والبضائع. وللعام الثاني تالياً أحرز الأردن ما معدله 79 نقطة مئوية، ليحتل المرتبة 75 ضمن ترتيب الدول على صعيد هذا المؤشر.

ويوضح الجدول أدناه أداء الأردن في المؤشرات الفرعية المندرجة ضمن بند التجارة عبر الحدود، ومقارنتها مع متوسط أدائها في كل من الدول العربية (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD high income)، بالإضافة الى أداء أفضل دولة في كل مؤشر.

الجدول (9) أداء الأردن في مؤشر التجارة عبر الحدود ومقارنته مع الاقاليم الأخرى

أفضل أداء	OECD	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	الأردن	
التصدير				
1 (19 بلد)	12.7	52.5	53	الوقت اللازم - الامتثال لقوانين الحدود / ساعة
0 (19 بلد)	136.8	441.8	131	التكلفة - الامتثال لقوانين الحدود / دولار
1 (26 بلد)	2.3	66.4	6	الوقت اللازم - الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية / ساعة
0 (20 بلد)	33.4	240.7	100	التكلفة - الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية / دولار
الاستيراد				
1 (25 بلد)	8.5	94.2	79	الوقت اللازم - الامتثال لقوانين الحدود / ساعة
0 (28 بلد)	98.1	512.5	206	التكلفة - الامتثال لقوانين الحدود / دولار
1 (30 بلد)	3.4	72.5	55	الوقت اللازم - الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية / ساعة
0 (30 بلد)	23.5	262.6	190	التكلفة - الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية / دولار

ويتضح من خلال الجدول أعلاه بأن ما يقارب 20 دولة حول العالم لا تحتاج عمليات التصدير والاستيراد منها واليها أكثر من ساعة واحدة فقط ودون أي تكاليف تذكر.

ولتحسين مرتبة الأردن في مؤشر التجارة عبر الحدود، يجب التركيز على موضوع الوقت الخاص بالامتثال لقوانين الحدود سواءً بالاستيراد أم التصدير، والتي تعبر عن أعمال الفحص والتفتيش والمناولة وإجراءاتها جميعاً، من خلال الإسراع في إجراءات التخليص وعبور البضائع والمناولة (من خلال مشروع النافذة الوطنية والذي من المتوقع أن يحسن هذا المؤشر خلال تقارير الأعوام المقبلة)، وتحسين البنية التحتية لميناء العقبة وتوسيعته بشكل أكبر، والإسراع في إنجاز مشاريع الموانئ البرية.

9. تنفيذ العقود (الملحق رقم 9):

يعبر هذا المؤشر عن مدى كفاءة الجهاز القضائي بعملية الفصل في النزاعات التجارية. حيث ثبت أداء الأردن للعام الثاني على التوالي عن ما مجموعه 55.6 نقطة مئوية، وليحتل بذلك المرتبة 110 ضمن هذا المؤشر في تقرير ممارسة الأعمال 2020.

- يبلغ متوسط الوقت اللازم لتنفيذ العقود 642 يوم.
- تبلغ تكلفة القضية ما نسبته 31.2 من إجمالي قيمة المطالبة.
- سجل مؤشر نوعية الإجراءات القضائية 8 نقاط من أصل 18.

ويوضح الجدول التالي مقارنة أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية المندرجة في بند تنفيذ العقود، مع متوسط أدائها في كل من الدول العربية (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD high income). والتي توضح حاجة الأردن للعمل على موضوع تكاليف ووقت الفصل في النزاعات التجارية.

الجدول (10) أداء الأردن في مؤشر تنفيذ العقود ومقارنته مع الاقاليم الأخرى

أفضل أداء	OECD	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	الأردن	
120 (سنغافورة)	589.6	622.0	642	الوقت (بالأيام)
0.1 (بوتان)	21.5	24.7	31.2	الكلفة (نسبة من إجمالي قيمة المطالبة)
-	11.7	6.6	8.0	نوعية الإجراءات القضائية (0-18)

أبرز التوصيات لتحسين مرتبة الاردن في هذا المؤشر:

- تأسيس غرفة اقتصادية في محاكم البداية لتختص بالنزاعات التجارية والاستثمارية.
- قوننه التحكيم وفض النزاعات.
- ضرورة تحديد عدد مرات ومدة التأجيل للقضايا التجارية.
- تحسين نظام الابلاغ والاعلام.

10. تسوية حالات الاعسار (اغلاق المشاريع):

يعبر هذا المؤشر عن سير عملية وإجراءات دعاوي إشهار الإفلاس والوقت اللازم لاسترداد الدائنين لأموالهم، وتكلفة الدعوى القضائية وكل ما يحيط بهذه العملية. حيث شهد هذا المؤشر تقدماً ملحوظاً وبمقدار 9.4 نقطة مئوية مقارنة مع تقرير العام الماضي ليصل الى ما يقارب 39.7 نقطة، ويحل في المرتبة 112 عالمياً.

ويوضح الجدول التالي مقارنة أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية المندرجة في بند تسوية حالات الاعسار، مع متوسط أدائها في كل من الدول العربية (الشرق الأوسط وشمال افريقيا) ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD high income)، بالإضافة الى أداء أفضل دولة في كل مؤشر.

الجدول رقم (10) أداء الأردن في مؤشر تسوية حالات الاعسار ومقارنته مع الاقاليم الأخرى

أفضل أداء	OECD	الشرق الأوسط وشمال افريقيا	الأردن	
92.9 (النرويج)	70.2	27.3	27.3	معدل استرداد الدين (سنت لكل دولار)
0.4 (آيرلندا)	1.7	2.7	3.0	الوقت (سنة)
1.0 (النرويج)	9.3	14.0	20.0	التكلفة (% من الممتلكات)
-	11.9	6.3	8.0	صلابة إطار الإعسار (مرتبة من 0-16)

وجاء تحسن هذا المحور نتيجة تحسن مؤشر صلابة إطار الإعسار، نتيجة اقرار قانون الاعسار، حيث أشرنا خلال العام السابق وتوقعنا تحسن أداء الأردن ضمن هذا المؤشر خلال تقرير العام الحالي، نظراً لأقرار الحكومة الأردنية لقانون الاعسار رقم (21) لسنة 2018 خلال شهر ايار من العام 2018 على أن يدخل حيز النفاذ بعد 180 يوم، أي أنه دخل حيز النفاذ مع نهاية العام الماضي، وبالتالي انعكس على تقرير العام الحالي. لكن تجدر الإشارة هنا الى ضرورة تفعيل هذا القانون بالشكل المطلوب، من خلال اصدار الأنظمة الخاصة به لضمان التطبيق.

الملحق رقم (1): الاجراءات الاصلاحية التي قام بها الأردن على مدار تقارير ممارسة الأعمال

الإصلاحات الاجرائية	تقرير ممارسة الأعمال
<p>✓ مؤشر الحصول على الائتمان: عزز نشاط الاستعلام الائتماني في تقديم تقارير عن حالة المقترضين وسجلهم الائتماني، مثلما عزز إمكانية الحصول على الائتمان من خلال إصدار وتنفيذ قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة، ونظام وضع الأموال المنقولة تأميناً للدين.</p> <p>✓ مؤشر دفع الضرائب: سهّل الأردن عملية دفع الضرائب عن طريق إدخال الإيداع الإلكتروني ودفع ضرائب العمل والمساهمات الإلزامية الأخرى (الضمان الإجتماعي).</p> <p>✓ مؤشر تسوية حالات الإعسار: جعل الأردن حل مشكلة الإعسار أسهل من خلال إدخال إجراء لإعادة التنظيم، عن طريق السماح للمدينين ببدء إجراء إعادة التنظيم. بالإضافة الى تحسين استمرارية الأعمال ومعالجة العقود أثناء إجراءات الإعسار.</p>	2020
<p>✓ مؤشر الحصول على الائتمان: تحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال الإعلان عن البيانات المتعلقة بمدفوعات الائتمان من القطاع التجاري.</p> <p>✓ مؤشر حماية المستثمرين: توسيع نطاق الوصول إلى الأدلة قبل المحاكمة، وزيادة حقوق المساهمين ودورهم في القرارات الرئيسية للشركات، وتوضيح هيكل الملكية والمراقبة، وإظهار مزيد من الشفافية للشركات.</p> <p>✓ مؤشر دفع الضرائب: تسهيل مدفوعات الضرائب عن طريق تطبيق نظام إلكتروني لتقديم ودفع ضريبة المبيعات.</p> <p>✓ تنفيذ العقود: تسهيل إجراءات تنفيذ العقود من خلال إدخال نظام يسمح للمستخدمين بدفع رسوم المحاكم إلكترونياً.</p>	2019
<p>✓ الحصول على الائتمان: انشاء واستحداث شركة استعلام ائتماني في الاردن</p>	2018
<p>✓ دفع الضرائب: خفض التكاليف من خلال زيادة معدل اهتلاك بعض الأصول الثابتة.</p>	2017

✓ التجارة عبر الحدود: تبسيط عمليات التخليص الجمركي، واستخدام النافذة الواحدة، وتحسين البنية التحتية في ميناء وجمرك العقبة.	
✓ التجارة عبر الحدود: تحسين البنية التحتية في ميناء العقبة.	2015
✓ بدء المشروع: خفض الحد الأدنى لرأسمال المشروع من الف دينار الى دينار واحد. ✓ التجارة عبر الحدود: ادخال الماسحات الضوئية في أنظمة إدارة المخاطر.	2012
✓ الحصول على الائتمان: تحسين نظام المعلومات الائتمانية (إنشاء إطار تنظيمي لإنشاء مركز الائتمان الخاص). ✓ دفع الضرائب: إلغاء بعض الضرائب وادخال بعض الخدمات الالكترونية.	2011
✓ بدء المشروع: تقديم خدمة المكان الواحد في دائرة مراقبة الشركات. ✓ استخراج تراخيص البناء: توسيع خدمات النافذة الواحدة ✓ تسجيل الملكية: تخفيض رسوم نقل الملكية. ✓ دفع الضرائب: تقديم الطلب الكترونيا، تبسيط كل من نظام الدفع والنماذج الضريبية. ✓ التجارة عبر الحدود: خفض وقت حركة التجارة من خلال تنفيذ نظام التفتيش على أساس المخاطر، والحد من عدد الحاويات الخاضعة للتفتيش، والسماح لتقديم البيانات الجمركية الكترونيا. ✓ انفاذ العقود: إنشاء المحكمة التجارية المتخصصة، وتجهيز المحاكم بنظام إدارة القضايا الالكترونية، وتحسين توزيع عبء العمل.	2010
✓ بدء المشروع: خفض الحد الأدنى لرأسمال المشروع.	2009
✓ بدء المشروع: تقليل الوقت وعدد الإجراءات من خلال تعزيز عمليات خدمة المكان الواحد في دائرة مراقبة الشركات.	2008

الملحق رقم (2): أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية ومقارنتها مع أدائها خلال تقرير العام الماضي

التغير	تقرير العام 2020	تقرير العام 2019	المؤشر
7.7	69.0	61.3	المؤشر العام
المؤشرات الفرعية			
0.1	84.5	84.4	بدء المشروع
0	7	7	عدد الإجراءات للرجال
0	12	12	الوقت للرجال (بالأيام)
-0.6	23.3	23.9	التكلفة للرجال (نسبة من متوسط دخل الفرد القومي)
0	8	8	عدد الإجراءات للنساء
0	13	13	الوقت للنساء (بالأيام)
-0.6	23.3	23.9	التكلفة للنساء (نسبة من متوسط دخل الفرد القومي)
0	0.1	0.1	الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (% من متوسط دخل الفرد القومي)
0.4	60.3	59.9	استخراج مع تراخيص البناء
0	20	20	عدد الإجراءات
0	66	66	الوقت اللازم لاستخراج التصريح (بالأيام)
0.1	12.1	12.0	التكلفة (كنسبة من قيمة البناء)
0	11	11	مؤشر جودة تنظيم البناء (0-15)
0	80.5	80.5	الحصول على الكهرباء
0	5	5	عدد الإجراءات
0	55	55	الوقت اللازم (بالأيام)
-8.3	285.3	293.6	التكلفة (نسبة من متوسط دخل الفرد)
0	6	6	مؤشر مدى موثوقية التغذية وشفافية التعرفة (0-8)
0	66.4	66.4	تسجيل الممتلكات
0	6	6	عدد الإجراءات
0	17	17	الوقت اللازم (بالأيام)
0	9	9	التكلفة (نسبة من قيمة العقار)
0	22.5	22.5	مؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي (0-30)
60	95.0	35.0	الحصول على الائتمان
11	11	0	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-12)

1	8	7	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-8)
0.2	5.0	4.8	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (نسبة من إجمالي البالغين)
3	22.9	19.9	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (نسبة من إجمالي البالغين)
0	50.0	50.0	حماية المستثمرين
0	4	4	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
0	4	4	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
0	3	3	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
-1	2	3	مؤشر نطاق حقوق المساهمين (0-10)
0	6	6	مؤشر مدى الملكية والإدارة (0-10)
-2	6	8	مؤشر نطاق الشفافية في الشركات (0-10)
7	78.7	71.7	دفع الضرائب
-14	9	23	عدد مدفوعات الضرائب سنوياً
-29.8	97	126.8	الوقت (ساعة / سنوياً)
0	28.6	28.6	إجمالي معدل الضريبة (نسبة من إجمالي الربح التجاري)
1	35.7	.347	مؤشر ما بعد الايداع (0-100)
0	79.0	79.0	التجارة عبر الحدود
0	53	53	الوقت اللازم للتصدير - الامتثال لقوانين الحدود / ساعة
0	131	131	التكلفة للتصدير - الامتثال لقوانين الحدود / دولار
0	6	6	الوقت اللازم للتصدير - الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية / ساعة
0	100	100	التكلفة للتصدير - الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية / دولار
0	79	79	الوقت اللازم للاستيراد - الامتثال لقوانين الحدود / ساعة
0	206	206	التكلفة للاستيراد - الامتثال لقوانين الحدود / دولار
0	55	55	الوقت اللازم للاستيراد - الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية / ساعة
0	190	190	التكلفة للاستيراد - الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية / دولار
0	55.6	55.6	تنفيذ العقود
0	642	642	الوقت (بالأيام)
0	31.2	31.2	الكلفة (نسبة من إجمالي قيمة المطالبة)
0	8	8	نوعية الإجراءات القضائية (0-18)
9.4	39.7	30.3	تسوية حالات الاعسار
0	27.3	27.3	معدل استرداد الدين (سنت لكل دولار)
0	3	3	الوقت (سنة)

0	20	20	التكلفة (%) من الممتلكات)
3	8	5	مؤشر صلابة إطار الإعسار (مرتبة من 0-16)

الملحق رقم (3): الاجراءات التفصيلية لمؤشر بدء المشروع من حيث الوقت والتكلفة

الرقم	الاجراء	الوقت اللازم	التكلفة
1	الحصول على إذن الزوج لمغادرة المنزل (للنساء)	يوم واحد	0
2	فتح حساب مصرفي وإيداع 50% من رأس المال	يوم واحد	0
3	التسجيل في وزارة الصناعة والتجارة	يوم واحد	(1) رسوم تسجيل 0.002 من رأس مال الشركة، أو 250 دينار، أيهما أكبر. (2) رسوم الطوابع 0.003 من رأس مال الشركة. (3) رسوم نشر في الجريدة الرسمية: 15 دينار. (4) رسوم ايداع محضر أول اجتماع للهيئة العامة ومجلس الإدارة، 40 دينار (5) رسوم اصدار نموذج عقد التأسيس والنظام الأساسي، 10 دنانير (6) رسوم اصدار شهادة التسجيل، 10 دنانير (7) رسوم إيداع، 10 دنانير
4	الحصول على رقم التعريف الضريبي والتسجيل لضريبة القيمة المضافة	يوم واحد مع الاجراء السابق	0
5	التسجيل لدى غرف الصناعة أو غرف التجارة	يوم واحد مع الاجراء السابق	الاشتراك في غرف التجارة، تتراوح الرسوم بين 50 دينار الى 1500 دينار. الاشتراك في غرف الصناعة، تتراوح الرسوم بين 100 دينار الى 1500 دينار.
6	الحصول على رخصة مهن (أمانة عمان الكبرى)	8 أيام	200 دينار
7	تفتيش الصحة والسلامة العامة (أمانة عمان الكبرى)	يوم واحد مع الاجراء السابق	0
8	التسجيل لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي	يوم واحد مع الاجراء السابق	0

الملحق رقم (4): الاجراءات التفصيلية لمؤشر استخراج تراخيص البناء من حيث الوقت والتكلفة

الرقم	الاجراء	الوقت اللازم	التكلفة
1	الحصول على مسح طبوغرافي لقطعة الأرض	5 أيام	186 دينار
2	فحص التربة من قبل مكتب هندسي مرخص	4 أيام	600 دينار
3	الحصول على الموافقات الهندسية من نقابة المهندسين	3 أيام	6,342 دينار كما تحسب نقابة المهندسين ضريبة المبيعات الخاصة بعقد التصميم (المحصلة من قبل أمانة عمان الكبرى)، وتتكون تكلفتها من: 1. 0.01 دينار للمتر المربع (كرسوم لإعادة النظر في التصميم). 2. 0.03 دينار للمتر المربع (كمساهمة من رسوم التصميم). 3. 0.005 دينار لكل متر من رسوم الإشراف. يتم دفع ما مجموعه 0.045 دينار للمتر المربع
4	طلب الحصول على رخصة بناء	يوم واحد	0
5	الحصول على تصريح السلامة من الحرائق	يوميين	0
6	الحصول على تصريح من سلطة المياه	يوم واحد	0
7	الحصول على تصريح من شركة الكهرباء	يوم واحد	0
8	الحصول على تصريح من دائرة الآثار	يوم واحد	0
9	الحصول على تصريح من مجموعة الإتصالات الأردنية	يوم واحد	0
10	تفتيش دائرة تنمية المدن التابعة لأمانة عمان	يوم واحد	0
11	الحصول على رخصة البناء	14 يوم	3,902 دينار
12	التعاقد مع مكتب هندسي للإشراف على البناء	يوم واحد	4,747 دينار
13	طلب الحصول على اذن أشغال	يوم واحد	10 دينار
14	تفتيش الدفاع المدني على الأعمال المنجزة	يوم واحد	0

15	الحصول على الموافقة النهائية من الدفاع المدني	يومين	0
16	تفتيش أمانة عمان على الأعمال المنجزة	يوم واحد	0
17	الحصول على اذن الأشغال	14 يوم	15 دينار
18	تقديم طلب لسلطة المياه لتوصيل المياه	يوم واحد	0
19	الكشف على المياه والصرف الصحي	يوم واحد	0
20	الشبك مع المياه والصرف الصحي	15 يوم	2,337 دينار

الملحق رقم (5): الاجراءات التفصيلية لمؤشر الحصول على الكهرباء من حيث الوقت والتكلفة

الرقم	الاجراء	الوقت اللازم	التكلفة
1	تقديم طلب إلى شركة الكهرباء الأردنية مرفق معها الأوراق المطلوبة وانتظار التدقيق	14 يوم	0
2	تلقي تفتيش على الموقع من قبل شركة الكهرباء الأردنية	يوم واحد مع الاجراء السابق	0
3	توظيف مقاول شركة الكهرباء للبدء بتنفيذ الأعمال الخارجية	20 يوم	5,310 دينار
4	الحصول على ترخيص حفر من الأمانة	7 أيام	50 دينار
5	تركيب العدادات والتوصيل النهائي من شركة الكهرباء	14 يوم	3,169.9 دينار

الملحق رقم (6): الاجراءات التفصيلية لمؤشر تسجيل الممتلكات من حيث الوقت والتكلفة

الرقم	الاجراء	الوقت اللازم	التكلفة
1	الحصول على نموذج بيع، شهادة ملكية، ومخطط أراضي	1 يوم	5 دنانير (1.5 دينار - سند الملكية، 3.5 دينار - مخطط أراضي)
2	الحصول من الأمانة على نسخة من مخطط تقسيم المنطقة وبيان مخالفة التخليص على نموذج البيع	3 أيام	10 دنانير (مع الاجراء السابق)
3	الحصول على مخالصة ضرائب الأبنية من الأمانة	يوم واحد	0
4	تقديم طلب نقل ملكية العقار الى دائرة الأراضي	10	0

5	دفع الرسوم واجراء جلسة البيع لدى كاتب العدل في دائرة الأراضي	يوم واحد	13,494.6 9% من قيمة العقار
6	نقل الملكية النهائي واصدار شهادة ملكية جديدة	يوم واحد	مع الاجراء السابق

الملحق رقم (7): انواع الضرائب التفصيلية لمؤشر دفع الضرائب

ملاحظات	إجمالي معدل الضريبة (من إجمالي الأرباح)	القاعدة الضريبية	معدل الضريبة القانوني	الوقت بالساعات سنوياً	ملاحظات	عدد الدفعات سنوياً	نوع الضريبة
غير مشمول	8.46%	الراتب والمدفوعات الشهرية الثابتة	7.5%	-	معاً	0	الاشتراك في الضمان الاجتماعي على الموظف
-	16.07%	الراتب والمدفوعات الشهرية الثابتة	14.25%	46		1	الاشتراك في الضمان الاجتماعي
-	10.48%	الدخل الخاضع للضريبة	14%	8.5	-	1	ضريبة الدخل
-	1.21%	قيمة العقار المقدرة	4%	-	-	1	ضريبة نقل الملكية
-	0.45%	تقييم قيمة الايجار السنوية	10%	-	-	1	ضريبة الملكية
-	0.24%	-	500 دينار ثابتة	-	-	1	ضريبة المركبات
داخل في ضرائب أخرى	0.13%	دخل الفائدة	5%	-	معاً	0	ضريبة الفائدة
-	0.10%	-	200 دينار ثابتة	-	-	1	ضريبة الأعمال البلدية
غير مشمول	0.00	القيمة المضافة	16%	42.0	-	1	ضريبة السلع والخدمات (ضريبة القيمة المضافة)
كميات صغيرة	0.00	قيمة العقد	0.3-0.6%	-	-	1	رسوم طوابع
غير مشمول	0.00	-	-	-	-	1	ضريبة الوقود
-	28.6	-	-	97	-	9	المجموع

الملحق رقم (8): الوثائق المطلوبة لعمليتي الاستيراد والتصدير

الوثائق المطلوبة للتصدير	الوثائق المطلوبة للاستيراد
بيان تصدير جمركي	بيان استيراد جمركي
شهادة المنشأ	شهادة المنشأ
فاتورة تجارية	فاتورة تجارية
بوليصة الشحن	قائمة التعبئة
SOLAS certificate	بوليصة الشحن
خطاب تفويض	رقم المستورد
	SOLAS certificate
	خطاب تفويض

الملحق رقم (9): تفاصيل الوقت والتكلفة الخاصة بعملية تنفيذ العقود

التصنيفات الفرعية	الاجمالي	
الإيداع والخدمات - 37 المحاكمة والحكم - 415 تنفيذ الحكم - 190	642	الوقت (بالأيام)
أتعاب المحاماة - 8.0 رسوم المحاكم - 8.2 رسوم إنفاذ - 15.0	31.2	الكلفة (نسبة من إجمالي قيمة المطالبة)